تقرير الرقابة المالية على بلدية الرجيش

(تصرف سنة 2017)

تقديم البلدية

أحدثت بلدية الرجيش بمقتضى الأمر عدد 638 المؤرخ في 23 أفريل 1986. وتبلغ مساحتها حوالي 1500 هكتار كما يبلغ عدد سكانها 10.806 ساكنا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. وتقع البلدية على الوسط الشرقي للجمهورية التونسية ويحدها شمالا مدينة المهدية، وجنوبا وغربا مدينة قصور الساف.

وتبعا لصدور الأمر الحكومي عدد 596 لسنة 2016 المؤرخ في 19 ماي 2016 المتعلق بتسمية نيابات خصوصية بتراب الجمهورية التونسية، أدارت شؤون البلدية خلال سنة 2017 نيابة خصوصية تتركب من 6 أعضاء.
وعلى إثر الانتخابات البلدية لسنة 2018 تمّ تنصيب المجلس البلدي المنتخب بتاريخ 4 جويلية 2018 والمتكون من 18 عضوا.

وتشمل الهيكلة العامة لإدارة البلدية فضلا عن الكتابة العامة إدارة فرعية للشؤون الإدارية والمالية وإدارة فرعية فنية. ويتوفر لدى البلدية 9 أعوان إداريين وفنيين و28 عاملا صرفت البلدية لهم أجورا بقيمة 519 أ.د سنة 2017.

وبلغ معدّل الموارد السنوية للبلدية خلال الفترة 2015-2017 مجموع 1.829 أ.د في حين بلغ معدّل النفقات السنوية خلال نفس الفترة 1.344 أ.د.

طبيعة المهمة

عملا بإذني المهمة عدد 544 وعدد 569 بتاريخ 30 أكتوبر 2018، وفي إطار تنفيذ الاتفاقيّة المبرمة بين الجمهوريّة التونسيّة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة تولت الدائرة النظر في الوضعيّة الماليّة للبلديّة بعنوان سنة 2017 للتأكّد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت الدّائرة اهتمامها لمجهود البلديّة من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

خلافا لأحكام الفصل 13 من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة والذي يقضي بعرض مشروع ميزانية الجماعة المحلية على أنظار المجلس البلدي وجوبا خلال الدورة العادية الثالثة، لم يتمّ عرض مشروع ميزانية البلدية لسنة 2017 على مداولة مجلس النيابة الخصوصية إلاّ بتاريخ 27 سبتمبر 2016 ضمن دورة استثنائية وتولت سلطة الإشراف المصادقة عليه بتاريخ 30 ديسمبر 2016.

وعملا بمقتضيات الفصلين 33 و34 من القانون سالف الذكر، تم عرض الحساب المالي لسنة 2017 على النيابة الخصوصية لبلدية الرجيش في الدورة الاستثنائية لسنة 2018 والمنعقدة بتاريخ 10 ماي 2018 قبل أن يتم عرض القرار المتعلق بغلق ميزانية البلدية على سلطة الاشراف التي صادقت عليه بتاريخ 28 ماي 2018.

وتم إيداع الحساب المالي لبلدية الرجيش لدى دائرة المحاسبات بتاريخ 19 جويلية 2018.

خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الاستخلاص وباعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنّه يمكن التأكيد بدرجة معقولة وحسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانية الجماعات المحلية على أنّ حسابات بلدية الرجيش لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على صدق النتيجة المحاسبية وعلى صحة العمليات المنجزة قبضا وصرفا بعنوان ميزانية سنة 2017.

وارتكزت التحاليل المالية على الفترة 2015 -2017 باعتبار أن تصرف سنة 2015 مثّل أوّل تصرف يخضع للرقابة المالية لدائرة المحاسبات في إطار الاتفاقية المشار إليها أعلاه.

ملخص الحساب المالي لسنة 2017 (بالدينار)

السنة		2015	2016	2017	معدل التطور السنوي
مقابيض		**1,804,305**	**1,904,257**	**1,778,722**	**-1%**
العنوان الأول		**976,913**	**1,111,454**	**1,052,081**	**4%**
1	**المداخيل الجبائية الإعتيادية**	**499,509**	**650,037**	**683,501**	**17%**
1	المعاليم على العقارات والأنشطة	358,797	444,592	481,495	16%
2	مداخيل إشغال واستلزام الملك العمومي البلدي	38,540	61,477	76,348	41%
3	معاليم الرخص وإسداء خدمات	102,173	143,969	125,139	11%
4	المداخيل الجبا ئية الاعتيادية الاخرى	0	0	520	
2	**المداخيل غير الجبائية الاعتيادية**	**477,404**	**461,417**	**368,580**	**-12%**
5	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	68,339	63,293	65,241	-2%
6	المداخيل المالية الاعتيادية	409,065	398,124	303,339	-14%
العنوان الثاني		**827,392**	**792,803**	**726,641**	-6%
3	**الموارد الذاتية المخصصة للتنمية**	**625,222**	**618,029**	**586,762**	**-3%**
7	منح التجهيز	137,125	120,446	111,080	-10%
8	مدخرات وموارد مختلفة	488,097	497,583	475,681	-1%
4	**موارد الاقتراض**	**160,413**	**164,018**	**131,018**	-10%
9	موارد الاقتراض الداخلي	160,413	164,018	131,018	-10%
5	**الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة**	**41,757**	**10,757**	**8,862**	**-54%**
12	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	41,757	10,757	8,862	-54%
مصاريف		**1,273,999**	**1,379,724**	**1,376,905**	**4%**
العنوان الأول		**711,669**	**816,752**	**901,076**	**13%**
1	**نفقات التصرف**	**665,153**	**761,586**	**849,090**	**13%**
1	التأجير العمومي	402,520	472,012	519,314	14%
2	وسائل المصالح	223,134	226,649	264,603	9%
3	التدخل العمومي	39,499	62,925	65,173	28%
4	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة	0	0	0	
2	**فوائد الدين المحلي**	**46,516**	**55,166**	**51,986**	**6%**
5	فوائد الدين المحلي	46,516	55,166	51,986	6%
العنوان الثاني		**562,330**	**562,973**	**475,829**	**-8%**
3	**نفقات التنمية**	**467,587**	**501,150**	**416,156**	**-6%**
6	الإستثمارات المباشرة	467,587	501,150	416,156	-6%
4	**تسديد أصل الدين**	**55,743**	**59,928**	**59,673**	**3%**
10	تسديدأصل الدين	55,743	59,928	59,673	3%
5	**النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة**	**39,000**	**1,895**	**0**	**-100%**
11	النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة	39,000	1,895	0	-100%
الفائض		**530,306**	**524,533**	**401,818**	**-13%**

تحليل موارد بلدية الرجيش ونفقاتها

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2017

أسفر تنفيذ ميزانية بلدية الرجيش بعنوان تصرف سنة 2017 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 401 أ.د تمّ تحويله إلى المال الاحتياطي في حدود 393 أ.د أما الباقي الذي يمثّل الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع الممولة بواسطة الإعتمادات المحالة وقيمته 8 أ.د فقد تمّ تحويله إلى المال الانتقالي.

ومن أهمّ ما تبرزه النتائج العامة أنّ الفوائض الجملية للمقابيض على المصاريف سجلت خلال سنة 2017 انخفاضا بقيمة تساوي 128 أ.د مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل سنوي خلال الفترة 2015-2017 نسبته 13 %.

وسجلت فوائض المقابيض على المصاريف بالنسبة للعنوان الأول خلال سنة 2017 تراجعا بقيمة 114 أ.د وبمعدّل سنوي يساوي 25 % خلال الفترة نفسها.

وعرفت جملة موارد البلدية بعنوان سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 تراجعا بقيمة 25 أ.د وبنسبة معدّلها 1 % خلال الفترة 2015-2017. ويعود ذلك أساسا إلى تراجع موارد العنوان الثاني حيث شهدت هذه الأخيرة انخفاضا بقيمة 100 أ.د وبمعدّل سنوي خلال نفس الفترة يساوي 6 %.

أما نفقات الميزانية فقد عرفت تطورا بقيمة 102 أ.د خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل تطور سنوي يساوي 4 % خلال الفترة 2015-2017. ويعود ذلك إلى الارتفاع الذي شهدته مصاريف العنوان الأول خلال هذه الفترة بقيمة 189 أ.د وبمعدّل نسبته 13 % خلال نفس الفترة.

تحليل الموارد

بلغ مجموع موارد بلدية الرجيش 1.778 أ.د سنة 2017 (مقابل 1.804 أ.د سنة 2015) منها 1.052 أ.د موارد العنوان الأول و726 أ.د موارد العنوان الثاني. وبلغت المقابيض المنجزة خارج الميزانية 692 أ.د

1. موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 1.052 أ.د موزعة بين المداخيل الجبائية الاعتيادية في حدود 683,500 أ.د والمداخيل غير الجبائية الاعتيادية في حدود 368,500 أ.د وهو ما يمثل تباعا 65 % و 35 % مسجلة تطورا نسبته 4 % خلال الفترة 2015-2017.

وتتأتى المداخيل الجبائية الاعتيادية أساسا من المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة ومداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه ومداخيل الموجبات والرخص الادارية ومعاليم مقابل اسداء خدمات. وبلغت هذه المداخيل في سنة 2017 ما جملته 683 أ.د أي ما يمثل 65 % من جملة موارد العنوان الأول في حين لم تتجاوز المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى ما نسبته 0,05%.

وتمثل المعاليم على العقارات والأنشطة أهم عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية وتضاهي حصتها 46 % من موارد العنوان الأول.

وتمثل المداخيل بعنوان المعاليم الموظفة على الأنشطة أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 378 أ.د في سنة 2017 أي ما يمثل 55 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية منها 306 أ.د بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أي ما يمثل 45 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية و29 % من موارد العنوان الأول.

وبلغت المداخيل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية 102 أ.د أي ما نسبته 15 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية المحققة خلال السنة المعنية في حين ناهزت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 121 أ.د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية (60 أ.د) والمعلوم على الأراضي غير المبنية (61 أ.د).

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 986 أ.د في نهاية السنة المالية 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى 1.105 أ.د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية بقيمة 470 أ.د أي بنسبة 43 % والمعلوم على الأراضي غير المبنية بقيمة 635 أ.د أي بنسبة 57 % استخلصت البلدية منها 52 أ.د بعنوان المعلوم على العقارات المبنية و51 أ.د بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية أي بنسب استخلاص لم تتجاوز على التوالي 11 % و8 % من مجموع المبالغ الواجب استخلاصها.

واستأثرت معاليم الرخص وإسداء خدمات بما قدره 125 أ.د أي ما يمثل 18 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وفيما يتعلق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 368 أ.د توزعت بين مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية بقيمة 65 أ.د والمداخيل المالية الاعتيادية بقيمة 303 أ.د المتأتية أساسا وبنسبة 98 % من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية.

وقد شهدت المداخيل غير الجبائية الاعتيادية انخفاضا خلال الفترة 2015 -2017 بقيمة 109 أ.د أي بنسبة 12 % مردّه خاصة تراجع المداخيل المالية الاعتيادية بقيمة 106 أ.د.

وتتأتى مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية خلال سنة 2017 أساسا من كراء عقارات معدة لنشاط تجاري وذلك بنسبة ناهزت 91 %. وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان أملاك البلدية الاعتيادية ما جملته 82 أ.د منها 76 أ.د بعنوان مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري. وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 107 أ.د في نهاية السنة المالية 2016 ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية إلى ما جملته 189 أ.د تم استخلاصها بنسبة 34 % . وبلغت هذه البقايا بتاريخ 31 ديسمبر 2017 ما قدره 124 أ.د.

2. موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني سنة 2017 ما جملته 727 أ.د مقابل 827 أ.د سنة 2015 محققة تراجعا بقيمة 100 أ.د مقارنة بسنة 2015 وبنسبة سنوية تساوي 6 % خلال الفترة 2015-2017. وقد نتج هذا التراجع عن تقلص الموارد الذاتية المخصصة للتنمية(- 38 أ.د) وتقلص موارد الاقتراض(-29 أ.د) وتقلص الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة (-32 أ.د) أي بنسب تطور سنوي سلبي خلال نفس الفترة على التوالي 3 % و10 % و54 %.

وتأتت هذه الموارد سنة 2017 من الموارد الذاتية والمخصصة للتنمية بقيمة 587 أ.د وبنسبة 81 % وموارد الاقتراض بقيمة 131 أ.د وبنسبة 18 % والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة بقيمة 8 أ.د وبنسبة 1 %.

وبخصوص الموارد المتأتية من المناب من مدخر المال المشترك والمبالغ المتأتية من الفوائض غير المستعملة من العنوان الأول فقد مثلت ما نسبته 81 % من الموارد الخاصة للبلدية و 65 % من إجمالي موارد العنوان الثاني.

تحليل النفقات

بلغت جملة نفقات بلدية الرجيش خلال سنة 2017 مجموع 1.376 أ.د وهي تتكون في حدود 65 % من نفقات العنوان الأول و35 % من نفقات العنوان الثاني.

وبلغت مصاريف العنوان الأول في سنة 2017 ما جملته 901 أ.د مسجلة تطورا بنسبة 13 % خلال الفترة 2015-2017. وتتوزع على نفقات التصرف بمبلغ 849 أ.د وبنسبة 94 % وفوائد الدين فيما تبقى. واستأثرت نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح البالغة على التوالي 519 أ.د و 264 أ.د بنسبة 58 % و31 % من مجموع نفقات العنوان الأول.

وبلغت نفقات العنوان الثاني المنجزة سنة 2017 ما جملته 476 أ.د مسجلة تطورا سلبيا نسبته 8 % خلال الفترة 2015-2017.

واستأثرت نفقات الاستثمارات المباشرة بنسبة 87 % منها. في حين ناهزت النفقات بعنوان تسديد أقساط الديون نسبة 13 % من نفقات هذا العنوان.

وتتمثّل نفقات التنمية في الاستثمارات المباشرة البالغة 416 أ.د خلال سنة 2017. وتعدّ نفقات تعبيد الطرقات واقتناء وسائل النقل واقتناء معدات النظافة والطرقات والإنارة العمومية من أهمّ الاستثمارات التي أنجزتها البلدية بنسب تبلغ على التوالي 51 % و 15% و 13 % و 10%.

القدرات المالية

سجّل مؤشر الاستقلالية المالية (موارد العنوان الأول - المناب من المال المشترك/موارد العنوان الأول) ببلدية الرجيش تطورا حيث بلغ 72 % خلال سنة 2017 مقابل نسبتي 64 % و61 % على التوالي خلال سنتي 2016

و2015. وحسب المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية فإنّ مؤشر الاستقلالية المالية للبلدية تجاوز المعيار المرجعي (>70 %) .

وسُجّل استقرار في مؤشر هامش التصرف (نفقات التأجير/ مصاريف العنوان الأول) ببلدية الرجيش خلال سنة 2017 حيث بلغ 43 % مقابل 43 % و44 % خلال سنتي 2016 و2015. ويبقى دون المعيار المرجعي (< 55 %) المعتمد من قبل الصندوق.

وبخصوص مؤشر مجهود الادخار لبلدية الرجيش والمتمثل في قيمة الادخار الخام (فواضل العنوان الأول +المال الاحتياطي من العنوان الأول 80 % للسنة السابقة + المال الاحتياطي من العنوان الأول 20 % للسنة قبل السابقة) مقارنة بموارد العنوان الأول فقد بلغ نسبة 42 % وتجاوز بذلك المعيار المرجعي المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (>20 %).

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية و إنجاز نفقاتها

أولا:الرقابة على تحصيل الموارد البلدية

1. تقييم الانجازات مقارنة بالتقديرات

طبقا للمعيار المرجعي المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (< 95 %)، أحكمت بلدية الرجيش إلى حدّ ما ضبط تقديراتها بالنسبة للسنة المالية 2017 حيث بلغت نسبة الانجاز 102 % من مجموع موارد الميزانية كما بينته المقارنة بين المقدّر (دون اعتبار التنقيحات) والمنجز في مستوى الموارد.

ورغم تحقيق نسبة 91 % من تقديرات العنوان الأول فإنّ التدقيق في نسب تطور بقايا استخلاص كل من المعاليم على العقارات ومداخيل أملاك البلدية الاعتيادية والبالغة على التوالي 2 % و13 % بين سنة 2015 وسنة 2017 يعكس عدم قدرة البلدية على تعبئة كامل مواردها حيث ما فتئت هذه البقايا تتراكم من سنة إلى أخرى دون أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الميزانية وضبط تقديرات العنوان الأول.

و بلغت نسبة إنجاز موارد العنوان الثاني 123 % من التقديرات. وباستثناء الموارد الخاصة للبلدية والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة التي بلغت نسب إنجازها 168 % و1029 % فإنّ نسبة إنجاز موارد الاقتراض لم تتجاوز 55 %.

ويبين الجدول الموالي نسبة إنجاز تقديرات العنوانين الأول والثاني من قبل البلدية خلال سنة 2017.

البيان	التقديرات	الإنجازات	نسبة الإنجاز(%)
مجموع موارد العنوان الأول (أ.د)	**1155**	**1052**	**% 91**
المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	445	481	% 108
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	69	76	% 111
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	123	125	% 101
مداخيل جبائية اعتيادية أخرى	0	520	-
مداخيل الملك البلدي	80	65	% 81
المداخيل المالية الاعتيادية	435	302	% 69
مجموع موارد العنوان الثاني (أ.د)	**588**	**726**	**% 123**
الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية	348	586	% 168
موارد الاقتراض	239	131	% 55
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	861	8861	% 1029

2. إعداد جداول التحصيل

تبيّن من خلال فحص جداول التحصيل أنّها تتضمّن البيانات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تحصيل المعاليم المثقلة، غير أنّه لوحظ عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017 حيث تضمّن 2.769 فصلا بمبلغ جملي قدره 85,135 أ.د، بينما يبلغ عدد المساكن المحصاة خلال عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما قدره 3.864 مسكنا وبالتالي فإنّ 28 % من عدد المساكن المبنية بالمنطقة البلدية لم يتمّ تضمينها بجدول التحصيل المعني مما ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة تمّ تقديره ب 33,7 أ.د. أمّا فيما يتعلق بجدول تحصيل معاليم العقارات غير المبنية فيتضمن 2.701 فصلا بقيمة 60,9 أ.د.

وبخصوص جدول مراقبة تحصيل الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية لسنة 2017 فقد تضمّن 421 مؤسسة مع معاليم بقيمة إجمالية قدرها 49,6 أ.د.

ولم تحرص البلدية خلال سنة 2017 على الحصول على القائمات التفصيلية الشهرية لعمليات التحويل الرّاجعة بالنظر للبلدية بعنوان المعلوم على المؤسّسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من القباضات المالية، وقد حالت هذه الوضعية دون إجراء المقارنة بين قيمة المعلوم المضمنة بجدول المراقبة والمبالغ المستخلصة قصد تحديد الحالات التي تستوجب استخلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب مثلما يقتضيه التشريع الجاري به العمل.

3. تثقيل جداول التحصيل

لوحظ تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية، وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة انجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة، حيث تم تثقيل جدولي المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية بتأخير بلغ 115 يوما. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجداول	تاريخ الإحالة من البلدية إلى القابض	تاريخ الإحالة من القابض إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ تثقيل جدول التحصيل	التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي من كل سنة (باليوم)
جدول المعلوم على العقارات المبنية	2017/03/22	2017/03/23	2017/04/26	115
جدول المعلوم على الأراضي غير المبنية	2017/03/22	2017/03/23	2017/04/26	115

والبلدية مدعوّة إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية بالمهدية.

وقد برّرت البلدية التأخير بالنقص الكبير في عدد الأعوان بالإدارة البلدية حيث يوجد عون وحيد بالمصلحة المالية.

4. استخلاص المعاليم

مع اعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 986 أ.د في موفّى سنة 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 1.105 أ.د في سنة 2017. وتمّ استخلاص 103 أ.د أي ما نسبته 9 % (مقابل 8 % سنة 2016 و5 % سنة 2015).

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 121 أ.د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 60 أ.د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 61 أ.د.

أما نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية فقد بلغت 11 % (مقابل 10 % خلال سنة 2016)، في حين بلغت نسبة استخلاص المعلوم على الأراضي غير المبنية 8 % (مقابل 7 % سنة 2016).

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلى ما جملته 189 أ.د، تمّ استخلاص 65 أ.د منها أي بنسبة 34 % (مقابل نسبة 37 سنة % 2016).

5. إجراءات الاستخلاص

سجلت القباضة البلدية تراجعا في عدد الإعلامات الوحيدة التي تمّ تبليغها حيث مرّت من 222 إعلاما سنة 2016 إلى 130 إعلاما سنة 2017 علما وأنّها كانت في حدود 166 إعلاما خلال سنة 2015. ولوحظ أنه لا يتمّ التقيد بإجراءات التتبع لاستخلاص المعاليم على العقارات غير المبنية بتعلة عدم وجود عناوين أو محلات مخابرة لتبليغ سندات التتبع للمدينين المعنيين،حيث لم يتمّ توجيه سوى 41 إعلاما وحيدا و5 إنذارات و32 عملا تنفيذيا بهذا العنوان سنة 2017 مقابل بقايا استخلاص بقيمة 985 أ.د في موفى سنة 2016.

ولئن يتمّ في بعض الأحيان إصدار بطاقات تنفيذية وتوجيه إنذارات بالدفع بخصوص المعلوم على العقارات المبنية إلّا أنّه لا يتمّ المرور إلى المرحلة الموالية من الإجراءات والمتمثلة في الاعتراضات أو العقل إلاّ نادرا ففي سنة 2017 قامت القباضة بتوجيه 78 إعلاما وحيدا و21 إنذارا في حين سجّل إجراء 100 عملا تنفيذيا تمثّلت جميعها في اعتراضات إدارية دون إجراء أيّ عقلة تحفظية.

وبرّرت البلدية عدم استيفاء القباضة البلدية بالمهدية إجراءات التتبع بالنقص في عدد عدول الخزينة حيث لا يوجد بها سوى عدلين يشتغلان على بلديات المهدية والرجيش والحكايمة.

6. استخلاص مبلغ خطايا التأخير

لا تلتزم القباضة البلدية باحتساب واستخلاص خطايا التأخير المستوجبة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية المنصوص عليها بالفصل 19 من مجلة الجباية المحلية.

وأجابت القباضة البلدية بأنّ منظومة التصرف في موارد الميزانية لا تسمح بالاحتساب الآلي لخطايا التأخير.

7. استلزام الأملاك البلدية

تبيّن من خلال مراجعة ملفّات استلزام الأملاك البلدية أنّ بلدية الرجيش استلزمت بعنوان سنة 2017 كل من السوق الأسبوعية والسوق اليومية بمبلغ قدره على التوالي 39,600 أ.د و1,200 أ.د.

وقد تبيّن من خلال فحص كراسي شروط اللزمتين وعقديهما وجود تضارب فيما يتعلق باستخدام مبلغ الضمان النهائي ففي حين نصّ كراسا الشروط على "تخصيص مبلغ الضمان النهائي لحسن تنفيذ اللزمة ولاستخلاص ما عسى أن يكون المستلزم مطالبا به من مبالغ بعنوان عقد اللزمة إضافة إلى عدم إمكانية استرجاع الضمان إلا بعد انتهاء مدته وبإذن من الجهة المانحة"، ورد بالعقدين أنّ قيمة الضمان النهائي تستعمل لخلاص المبلغ المستوجب عن الثلاثية الأخيرة من استغلال اللزمة وهو ما طبقته البلدية بالفعل رغم أنّ ذلك مخالف للغايات التي جعل الضمان من أجلها كعدم قدرتها على جبر الأضرار التي قد تنجم عن سوء استغلال اللزمة أو عدم الالتزام بشروطها.

وبخصوص لزمة السوق الأسبوعية نصّ الفصل الثامن من العقد والفصل الثالث من كراس الشروط على أن تنتصب السوق الأسبوعية يوم الإربعاء من كل أسبوع، إلا أنه تبيّن عدم تقيّد المستلزم بهذا الشرط وانتصاب السوق لأكثر من يوم واحد في الأسبوع، وهو ما أكدته الزيارة الميدانية التي قام بها فريق الرقابة للبلدية يوم الخميس 6 ديسمبر 2018.

كما نصّ الفصل 21 من كرّاس الشروط على أن يتعهد المستلزم بتنظيف السوق بوسائله الخاصة، وفي حال التعذّر يتعين عليه دفع مبلغ 300 دينار مقابل تدخّل البلدية للقيام بعمليات التنظيف، إلا أنّ المستلزم لم يلتزم بتنظيف السوق ولم تتول البلدية من جانبها تحميله كلفة تدخلها للقيام بذلك.

وخلافا لمقتضيات الفصل 32 من كراس الشروط لم يتقيّد المستلزم باستعمال دفاتر وصولات محرر ومسلّم من قبل البلدية، كما لم يلتزم بمقتضيات الفصل 36 التي توجب عليه تقديم كشوفات مفصّلة في المقابيض المنجزة شهريا، مما حال دون معرفة المردودية الفعلية للسوق ومدى التزام المستلزم بالتعريفة المعمول بها.

8. مداخيل الأملاك البلدية العقارية

تتمثل الأملاك العقارية لبلدية الرجيش حسب البيانات المضمنة بدفتر الأملاك البلدية في 6 أراضي بيضاء جميعها غير مسجلة لدى إدارة الملكية العقارية بسبب عدم تخصيص اعتمادات لذلك و26 محلا تجاريا وفضاء ترفيهيا وملعب بلدي و4 عقارات مبنية متمثلة في مقرّ البلدية ودار الشباب والمستودع البلدي والمستودع الفرعي.

وتضع البلدية على ذمة 6 جمعيات محلات تستغلها كمقرات لها بموجب تراخيص في الاستغلال الوقتي بالنسبة إلى 4 منها في حين تستغل كل من الكشافة ومنظمة الدفاع عن المستهلك مقرّين دون أن تبرم البلدية معهما اتفاقية أو عقد يحدّد شروط الاستغلال ويضبط الالتزامات المحمولة عليهما.

وبخصوص عقود الكراء (22 عقدا) فقد لوحظ أنّ 86 % منها تنص على نسبة الزيادة السنوية طبقا لأحكام الفصل 25 من القانون عدد 37 لسنة 1977 المتعلّق بتنظيم العلاقة بين المسوغين والمتسوغين ومنشور وزير الداخلية عدد 6 المؤرخ في 17 فيفري 1999 حول تسويغ المحلات ذات الصبغة التجارية والصناعية والسكنية لعدد من المحلات التجارية بينما ظلت 3 عقود تنص على معينات كراء سنوية قارة دون تحديد نسبة زيادة مما حال دون مراجعة قيمتها لمدّة 18 و15 سنة بالنسبة إلى 2 منها.

وقد بلغت في موفى سنة 2017 قيمة المتخلدات بعنوان الأكرية التجارية 124 أ.د.

ثانيا- الرقابة على النفقات

1. تقييم الانجازات مقارنة بالتقديرات

بينت المقارنة بين المقدّر(دون اعتبار التنقيحات) والمنجز في مستوى النفقات أنّ البلدية أحكمت إلى حدّ ما ضبط تقديراتها بالنسبة للسنة المالية 2017 حيث بلغت نسبة الإنجاز 79 % من مجموع نفقات الميزانية (دون اعتبار النفقات المسدّدة من الاعتمادات المحالة) وهو ما يتطابق مع النسبة الوطنية المسجلة سنة 2016.

ويبرز الجدول الموالي النفقات المتعلقة بالعنوانين الأول والثاني والمنجزة من قبل البلدية خلال سنة 2017.

البيان	المبلغ(أ.د)
نفقات العنوان الأول	
التقديرات	**1.119**
الانجازات	**901**
نسبة الانجاز (%)	**% 80**
نفقات العنوان الثاني	
التقديرات	**623**
الانجازات	**475**
نسبة الانجاز(%)	**% 76**

2. تسديد المتخلدات

مثلت الاعتمادات النهائية التي تم رصدها وتأديتها في إطار ميزانية 2017 لتأدية مستحقات تجاه الخواص (مصرف جمور) ما قيمته 2,763 أ.د أي ما نسبته 1 % من نفقات القسم الثاني من العنوان الأول والمتعلق

بوسائل المصالح. ويعود هذا الدين إلى سنة 2016 ولم يتم خلاصه إلاّ بتاريخ 20 جانفي 2017 نظرا للوضعية الجبائية غير المسواة للمزوّد.

كما تمّ تخصيص مبلغ قدره 112 أ.د لخلاص القسط المتعلق بصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بعنوان سنة 2017.

ويقدّر مجهود البلدية في مجابهة ديونها (جملة الاعتمادات المخصّصة لتسديد المتخلدات وفوائد الدين وأصل الدين / جملة موارد العنوان الأول) بنسبة 11 %.

3. مخطط الاستثمار البلدي لسنة 2017

تبيّن من خلال فحص مخطط الاستثمار البلدي لسنة 2017 والوثائق المرفقة به تولّي بلدية الرجيش إعداد مخططها الاستثماري وفق منهجية المقاربة التشاركية وحسب الشروط المقرّرة لذلك.

وقد تضمن المخطط مشاريع ذات صبغة محلية بقيمة 350 أ.د من بينها تعبيد وصيانة الطرقات بما قيمته 230 أ.د واقتناء معدات نظافة بقيمة 70 أ.د وتهيئة قصر البلدية بقيمة 50 أ.د لم تنجز منها سوى صفقة تعبيد الطرقات أي بنسبة إنجاز قدرها 66 % على مستوى استهلاك الاعتمادات.

كما تضمّن المخطط مشاريع متواصلة في طور الإنجاز منذ سنة 2016 بقيمة إجمالية قدرها 335 أ.د من ضمنها تعبيد وصيانة طرقات بقيمة 296 أ.د لم تستهلك البلدية منها سوى 100 أ.د ومشروع تنوير عمومي بقيمة 39 أ.د لم يتمّ إنجازه.

4. نفقات بعد 15 ديسمبر

قامت بلدية الرجيش بعقد نفقات بعد تاريخ 15 ديسمبر دون وجود إثبات للضرورة كما يشترطه الفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية بلغ مجموعها 3,992 أ.د.

التوصيات

- ✓ العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والعقارات غير المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية بالمهدية.
- ✓ تحيين جداول التحصيل وتثقيلها في الآجال القانونية والتأكد من شمولية الفصول المدرجة بها.
- ✓ تفعيل أعمال التتبع الجبرية لتحسين نسب استخلاص المعاليم على العقارات المبنية.
- ✓ استغلال القائمات التفصيلية في إجراء المراقبة الدورية لتحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية.
- ✓ استغلال منظومة" التصرف في موارد الميزانية "الاستغلال الأمثل في انتظار الشروع في استغلال منظومة رفيق بلديات.
- ✓ الحرص على تطبيق الاجراءات المنظمة لاستلزام الأسواق البلدية.
- ✓ الالتزام بالقواعد والإجراءات والآجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها طبقا للصيغ القانونية الجاري بها العمل.

كشف يتعلق بالتدابير والإجراءات المتخذة أو التي سيتم إتخاذها لتدارك النقائص والإخلالات

الواردة بتقرير دائرة المحاسبات بعنوان سنة 2017

البلدية : رجيش **التاريخ 24 ديسمبر 2018**

الإخلال	التدابير التي تم إتخاذها	التدابير التي سيتم اتخاذها وآجال تنفيذها		الملاحظات
		التدابير التي سيتم اتخاذها	آجال التنفيذ	
I- تعبئة الموارد البلدية :				
1- تقييم الإنجازات مقارنة بالتقديرات : - عدم قدرة البلدية على تعبئة كامل مواردها حيث تبين وجود بقايا إستخلاص بعنوان المعاليم على العقارات و مداخيل أملاك البلدية الإعتيادية. **2- إعداد جداول التحصيل و سندات الإستخلاص:** - عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017 من حيث عدد الفصول مقارنة مع المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. - عدم الحرص على الحصول على القائمات التفصيلية الشهرية لعمليات التحويل الراجعة بالنظر للبلدية بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من القباضات المالية مما حال دون إجراء المقارنة بين	- وقع تحقيق نسبة إنجاز 102 % من مجموع موارد الميزانية المقدرة لسنة 2017 أما بالنسبة لبقايا الإستخلاص فسيقع العمل على تعبئتها قدر الإمكان بالتنسيق مع القباضة البلدية. - وقع تلافي هذا الإخلال و تغطية كامل المنطقة البلدية عند إعداد جداول التحصيل لسنة 2018 بمناسبة الإحصاء العشري 2017 - 2026 حيث بلغ عدد الفصول 4039 بالنسبة للعقارات المبنية و 2625 بالنسبة للعقارات غير المبنية. - وقع تجاوز هذا النقص سنة 2018، حيث تم الحصول على القائمات التفصيلية الشهرية لعمليات التحويل الراجعة بالنظر للبلدية بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو	- العمل على تعبئة بقايا الإستخلاص قدر الإمكان بالتنسيق مع القباضة البلدية.	سنة 2019 وما بعدها	

قيمة المعلوم المضمنة بجدول المراقبة و المبالغ المستخلصة. **3- تثقيل جداول التحصيل :** - تسجيل تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي البيضاء بالنسبة لسنة 2017 خلافا لمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية.	التجارية أو المهنية من القباضات المالية لضمان معاليم لا تقل عن الحد الأدنى المستوجب. - يصعب التقيد بمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية عند إعداد و تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي البيضاء نظرا للنقص الكبير في عدد الأعوان بالإدارة البلدية و خاصة المصلحة المالية حيث يوجد بها عون وحيد، وسيقع العمل مستقبلا على تلافي هذا التأخير قدر الإمكان.	- التقليص قدر الإمكان بالتنسيق مع القباضة المالية و أمانة المال في آجال عمليات التثقيل السنوية لجداول تحصيل المعاليم.	بداية من عملية إعداد جداول التحصيل لسنة 2019.	- ضرورة دعم البلدية بالموارد البشرية و خاصة بالنسبة للمصلحة المالية.

4- إستخلاص المعاليم: - محدودية مداخيل المعاليم الموظفة على العقارات المبنية و الأراضي البيضاء مقارنة مع جملة المبالغ الواجب إستخلاصها مما ساهم في إرتفاع حجم بقايا الإستخلاص و ذلك رغم أن نسب الإستخلاص سجلت إرتفاعا سنة 2017 مقارنة بالسنوات السابقة 2015 و 2016 . - إرتفاع المبالغ الواجب إستخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك مقارنة بما وقع استخلاصه سنة 2017.	- وقع إتخاذ إجراءات لتحسين نسب الإستخلاص منها إدراج عدة أرقام جديدة لبطاقات التعريف الوطنية للمطالبين بالأداء بمناسبة الإحصاء العشري 2017 - 2026 و توجيه إعلامات إلى جميع المسجلين بجداول التحصيل عند إعداد جداول التحصيل لسنة 2018 هذا إلى جانب ربط التمتع ببعض الخدمات البلدية بشرط تقديم شهادة الإبراء و خاصة بالنسبة لعمليات التعريف بالإمضاء و الحصول على رخص البناء والربط بمختلف الشبكات. - يقع الحرص سنويا بالتنسيق مع القباضة البلدية على إستخلاص المعاليم المثقلة بعنوان عقود تسويغ المحلات التجارية، أمّا بالنسبة لبقايا الإستخلاص المتعلقة بالعقود التي وقع فسخها فتوجد صعوبة في إستخلاصها رغم إستيفاء كل الإجراءات القانونية في ذلك، والقباضة البلدية مدعوة إلى مزيد بذل الجهد في هذا المجال لتحسين نسب الإستخلاص.	- بذل مجهودات إضافية بالتنسيق مع القباضة البلدية للترفيع في نسب الاستخلاص قدر الإمكان.	سنة 2019 وما بعدها	.

5- إجراءات الإستخلاص : - عـدم إسـتيفاء القباضـة البلديـة لجميـع إجـراءات التتبع. **6- إستخلاص مبلغ خطايا التأخير :** -عـدم التـزام القباضـة البلديـة في جميـع الحـالات باحتسـاب واسـتخلاص خطايـا التـأخير المسـتوجبة بعنـوان المعلـوم على العقـارات المبنيـة و الأراضي غير المبنية المنصوص عليها بالفصل 19 من مجلة الجباية المحلية كما يقع توظيف الخطايا على بعض المدينين دون البعض الآخر .	- القباضة البلدية مدعوة لمزيد بذل الجهد في هذا المجال مع ضرورة دعم القباضة البلدية بالمهدية بعدد إضافي من سلك عدول الخزينة نظرا لوجود عونين فقط بها يشتغلون على بلديات المهدية - رجيش و الحكايمة و ذلك حتى يتسنى إيلاء كل بلدية العناية الكافية من حيث توجيه الإعلامات و التقيد بإجراءات التتبع. - تعتمد القباضة البلدية بالمهدية في استخلاص المعاليم العقارية (TB و TNB) المنظومة الإعلامية GRB و باعتبار أنّ المنظومة لا تقوم بالاحتساب الآلي لخطايا التأخير و نظرا لصعوبة احتساب مبلغ خطايا التأخير يدويا (0,75 % عن كل شهر تأخير أو جزء منه تحتسب ابتداء من غرة جانفي من السنة الموالية للسنة المستوجب بعنوانه المعلوم) خاصة إذا كانت سنوات الدين تتجاوز 5 سنوات وأمام معاملة المدينين بالمثل فيقع الحرص على خلاص أصل الدين. - حول توظيف خطايا على بعض المدينين دون البعض الآخر، فتجدر الإشارة أنّ القباضة البلدية لا تقوم باستخلاص سوى أصل الدين ومصاريف التتبع طبقا للفصلين 28 خامسا و 26 مكرر من مجلة المحاسبة العمومية ممن تمّ القيام تجاههم			

	بأعمال تتبع من أجل استخلاص الدين المتخلد بذمتهم. - لم يقع تسجيل سوء إستغلال أو ديون في لزمة الأسواق البلدية لسنة 2017، أما بالنسبة للتضارب الحاصل فيما يتعلق باستخدام مبلغ الضمان النهائي بين ما نصّ عليه كراس الشروط و بين عقد اللزمة فقد وقع تلافيه بمناسبة إعداد كراس الشروط السوق الأسبوعية لسنة 2019 حيث وقع التنصيص على إمكانية إستخدام مبلغ الضمان النهائي لخلاص المبلغ المستوجب عن الثلاثية الأخيرة من إستغلال اللزمة بالإضافة إلى المصاريف المترتبة عن التصرف فيها أو الأضرار التي تكون لحقت بالسوق من جراء تصرف أعوانه.			
7- إستلزام الأملاك البلدية : - وجود تضارب فيما يتعلق باستخدام مبلغ الضمان النهائي بين ما نصّ عليه كراس الشروط من خلال تخصيص هذا الضمان لحسن تنفيذ اللزمة و عدم إمكانية إسترجاعه إلا بعد إنتهاء مدته و بين عقد اللزمة الذي نصّ على أنّ قيمة الضمان النهائي تستعمل لخلاص المبلغ المستوجب عن الثلاثية الأخيرة من إستغلال اللزمة .				
- عدم تقيد المستلزم بموعد إنتصاب السوق الأسبوعية المحدد ليوم الإربعاء من كل أسبوع حسب الفصل الثالث من كراس الشروط والفصل الثامن من العقد .	- جرت العادة بالنسبة لموعد إنتصاب السوق الأسبوعية برجيش أن يكون إبتداءا من صبيحة يوم الإنتصاب الإربعاء و أن يتواصل إلى غاية منتصف النهار من يوم الخميس و قد وقع تغيير موعد الإنتصاب و التنصيص عليه بمناسبة إعداد كراس الشروط السوق الأسبوعية لسنة 2019 وعقد اللزمة.			
- عدم تطبيق الفصل 21 من كراس الشروط المتعلق بتعهد المستلزم بتنظيف السوق الأسبوعية أو دفع	- لا يوجد فضاء مهيأ خاص بانتصاب السوق			

مبلغ 300 دينار مقابل قيام البلدية بعملية التنظيف. **8- مداخيل الأملاك البلدية العقارية :** - عدم تولي البلدية القيام بإجراءات ترسيم عقاراتها بدفاتر إدارة الملكية العقارية باستثناء بعض العقارات و ذلك خلافا لمقتضيات منشور وزير الداخلية عدد 46 المؤرخ في 26 نوفمبر 1973. - عدم إبرام إتفاقية أو عقد يحدد شروط الإستغلال بالنسبة لعدد 2 محلات بلدية موضوعة على ذمة الكشافة التونسية و منظمة الدفاع عن المستهلك ***كراء المحلات التجارية أو المهنية :**	الأسبوعية فهي تنتصب بشوارع الحبيب بورقيبة و الحبيب الثامر و فرحات حشاد و هذه الشوارع يقع كنسها بصفة يومية من طرف البلدية بما في ذلك يوم انتصاب السوق الأسبوعية. وقد وقع تحيين معلوم تنظيف فضاء السوق الأسبوعية إلى 3 % من مبلغ اللزمة بمناسبة إعداد كراس الشروط السوق الأسبوعية لسنة 2019 يدفع مسبقا قبل المباشرة في الاستغلال. - تمتلك بلدية رجيش عدد 6 أراضي بيضاء مسجلة بإدارة الملكية العقارية تحت عدد: 42393 المهدية - 42396 المهدية - 42397 المهدية - 42398 المهدية - 42399 المهدية - 40242 المهدية وقد تمّ تخصيص الرسم العقاري عدد 40242 المهدية لفائدة وزارة الصحة لبناء مركز وسيط للصحة برجيش، أما بالنسبة لبقية الأملاك البلدية فقد تمّ تخصيص إعتمادات بعنوان مصاريف إعداد الأمثلة الهندسية وبعنوان مصاريف المحاماة ضمن ميزانية سنة 2019 للإنطلاق في تسجيل العقارات بصفة تدريجية . - سيقع تلافي هذا الإخلال و إبرام تراخيص في الغرض.	- إعداد ملفات تسجيل إختيارية تامة الموجب للملعب البلدي والفضاء الترفيهي.	سنة 2019	- وجود صعوبة في تسجيل العقارات البلدية نظرا لوجود إشكال عقاري حيث أن جميع الأملاك البلدية مشمولة بأحباس عزيزة عثمانة أو بملك الدولة الخاص بما في ذلك مقر البلدية.

- عـدم التنصـيص على الزيـادة السـنوية في الكـراء لفائدة 3 عقود خلافا لأحكام الفصل 25 من القانون عـدد 37 لسـنة 1977 المتعلـق بتنظـيم العلاقـة بـين المسـوغين و المتسـوغين و مقتضـيات منشـور وزيـر الداخلية عدد 06 المؤرخ في 17 فيفري 1999 المتعلق بتسويغ المحلات ذات الصبغة التجارية والصناعية أو السكنية.	- عـدم التنصـيص على الزيـادة السـنوية في الكـراء لفائـدة عقـدين وهمـا المتعلقـان بـالمقهى و بالبريـد التونسي (مركز ظرفي للبريد). ← بالنسبة لمتسوغ المقهى تمّ عرض موضوع تعديل معـين الكـراء السـنوي على لجنـة الماليـة ثـم على مداولـة المجلـس البلـدي في دورتـه العاديـة الرابعـة لسنة 2018 بتاريخ 24 نوفمبر 2018 وسيقع تكليف محـامي لرفـع قضـية في التعـديل حتى يتسـنى لاحقـا إتمـام بقيـة الإجـراءات القانونيـة اللازمـة في هـذا الشأن، أما بالنسبة للبريد التونسي فقد تم إعتماد السعر المحدد من أملاك الدولة باعتبار أنه تسويغ ظرفي لمقرّ جديد إلى حين إتمام أشغال صيانة المقر القديم.		سنة 2019 سنة 2019	

II- إنجاز النفقات :				
1- تقييم الإنجازات مقارنة بالتقديرات : - بلغت نسبة إنجاز نفقات البلدية لسنة 2017 مقارنة مع التقديرات نسبة 79 % من مجموع نفقات الميزانية وهو ما يتطابق مع النسبة الوطنية. **2- مخطط الإستثمار البلدي 2017 :** - تضمن المخطط السنوي لسنة 2017 عدد 03 مشاريع ذات صبغة محلية بقيمة جملية قدرها 350 أ.د من بينها: * تعبيد الطرقات : 230 أ.د * إقتناء معدات نظافة : 70 أ.د * تهيئة قصر البلدية : 50 أ.د وقع تنفيذه في حدود نسبة 66 % - كما تضمن مشاريع متواصلة بعنوان سنة 2016 بقيمة إجمالية قدرها 335 أ.د من بينها: * تعبيد الطرقات: 296 أ.د * تنوير عمومي: 39 أ.د لم تستهلك البلدية منها سوى 100 أ.د	- تسعى البلدية لترشيد النفقات وهذا المجهود متواصل بهدف توفير مدخرات مالية بعنوان التمويل الذاتي لمشاريع التنمية. - وقع تنفيذ المشاريع المبرمجة بالمخطط السنوي لسنة 2017 حسب الكلفة المحينة على النحو التالي: * تعبيد الطرقات: 199.177,551 د بنسبة 100 % (إنجاز فني و مالي). * اقتناء معدات نظافة: 54.223,770 د بنسبة 100 % (إنجاز فني و مالي). أما بالنسبة لمشروع تهيئة قصر البلدية فقد وقع إعطاء الإذن الإداري لانطلاق الأشغال بتاريخ 30 نوفمبر 2018 حسب الكلفة المحينة بمبلغ 27.756,750 د. - كما وقع تنفيذ المشاريع المتواصلة بعنوان سنة 2016 حسب الكلفة المحينة على النحو التالي :			

3- نفقات بعد 15 ديسمبر : - عدم التقيد بالفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينص على عدم عقد مصاريف عادية لسنة مالية ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنة إلا عند الضرورة . **4- تسديد المتخلدات :** - وقع تسجيل دين ضمن تسديد المتخلدات بميزانية سنة 2017 لفائدة المزود مصرف جمور قدره 2.763 د يعود لسنة 2016 ولم يتم خلاصه بسبب الوضعية الجبائية غير المسواة للمزوّد إلى حدود الفترة التكميلية لميزانية 2016. كما وقع خلاص القسط السنوي لسنة 2017 المتعلق بأصل الدين والفوائد لفائدة صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية في حدود مبلغ 112 أ.د .	* تعبيد الطرقات: 329.837,359 د بنسبة 100 % (إنجاز فني و مالي) * تنوير عمومي: 44.982,661 د بنسبة 100 % (إنجاز فني و مالي). - سيقع الحرص على التقيد قدر الإمكان بالفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية. - البلدية حريصة سنويا على خلاص كل المزوّدين و عدم تسجيل ديون تجاه الخواص أو المؤسسات العمومية كما يقع خلاص الأقساط السنوية المتعلقة بأصل الدين والفوائد لفائدة صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية.		سنة 2019	- وجود عون وحيد بالمصلحة المالية للبلدية.

رئيس البلدية

نور الدين كريفة

من قابض البلدية بالمهدية (محتسب بلدية رجيش)

إلى السيد رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بسوسة

الموضوع : حول الرقابة المالية على حسابات بلدية رجيش.

في إطار الإجابة على بعض الملاحظات الأولية التي جاءت بتقرير دائرة المحاسبات بتاريخ 17 ديسمبر 2018 بعنوان الرقابة المالية على حسابات بلدية رجيش، أحيطكم علما بالنقاط التالية :

- تضمن جدول تحصيل **المعلوم على العقارات المبنية** لسنة **2017** : 2.769 فصلا بمبلغ جملي قدره **60,016** أ.د وقد تمّ تحيين جداول التحصيل في سنة 2018 على إثر الانتهاء من الإحصاء العشري الذي بدأ سنة 2016 و تم الانتهاء منه في بداية سنة 2018 وفقا للفصل 7 من مجلة الجباية المحلية.

- حول إجراءات الاستخلاص، رغم المجهودات المبذولة من طرف الأعوان لإتمام إجراءات الاستخلاص إلا أنّ تعدّد الفصول (حيث بلغت ع18758دد فصلا بعنوان عقارات مبنية و ع 8242دد فصل بعنوان أراضي غير مبنية بين بلدية رجيش وبلدية المهدية دون اعتبار المعاليم الأخرى كمداخيل الأسواق المستلزمة ومداخيل كراء العقارات) حال دون إتمام إجراءات الاستخلاص لجميع الفصول، فكان العمل بقيام إجراء وحيد يشمل جميع فصول (TB et TNB) المدين ومواصلة أعمال التتبع باعتبار آخر إجراء تمّ القيام به في السنة الماضية تبعا للتوصيات المنصوص عليها بتعليمات العمل ع31دد الصادرة بتاريخ 09 مارس 2015 عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص.

- حول استخلاص مبلغ خطايا التأخير، تعتمد القباضة البلدية بالمهدية في استخلاص المعاليم العقارية (TBو TNB) المنظومة الإعلامية GRB و باعتبار أنّ المنظومة لا تقوم بالاحتساب الآلي لخطايا التأخير و نظرا لصعوبة احتساب مبلغ خطايا التأخير يدويا (0,75 % عن كل شهر تأخير أو جزء منه تحتسب ابتداء من غرة جانفي من السنة الموالية للسنة المستوجب بعنوانه المعلوم) خاصة إذا كانت سنوات الدين تتجاوز 5 سنوات و أمام معاملة المدينين بالمثل فإننا نحرص على خلاص أصل الدين.
وتجدر الإشارة إلى أنّنا لا نقوم باستخلاص سوى أصل الدين و**مصاريف التتبع** طبقا **للفصلين 28 خامسا و26 مكرر من مجلة المحاسبة العمومية** ممن تمّ القيام تجاههم بأعمال تتبع من أجل استخلاص الدين المتخلد بذمتهم.

قابض البلدية بالمهدية